**العملات والثورة الصناعية الرابعة**

**ماريليز شهاب**

**باحث إقتصادي**

**وزارة الصناعة**

**2021**

**مقدمة : المجتمع البشري و العملات**

**أولاً: أنواع العملات تاريخياً**

**ثانياً: التطور التكنولوجي والصناعي و العملات**

**ثالثاً: مفهوم العملات الإفتراضية وميزاتها**

**1. تعريفها**

**2. إستعمالها،ميزاتها وسلبياتها**

**3 . كيفية الإستحصال على العملات الرقمية الإفتراضية وإستخدامها**

**4. الأنواع الأكثر تداولاً من العملات الإفتراضية**

**رابعاً: تحديات تطور العملات الإفتراضية على بعض جوانب الإقتصاد بشكل عام**

**1. القطاع المصرفي**

**2. البنى التحتية والتقنية، القوانين والضرائب**

**3. المؤسسات المالية الدولية والانعكاسات الإقتصاديات العالمية**

**خامساً: تنافس/تكامل العملات**

**سادساً: جهوزية لبنان وخياراته في ظل إستعمال هذه العملات وتطورها.**

**1. جهوزية لبنان وخياراته**

**2. التطورات الأخيرة في لبنان في موازاة العملات الإفتراضية وتداعياتها**

**خاتمة**

**ملاحظة: لا تدرس ورقة العمل هذه تقنياً كيفية عمل العملات الإفتراضية التي نتركها للإختصاصيين .**

**مقدمة:** المجتمع البشري و العملات

إن الهدف من إيجاد العملات كوسيلة تبادل منظم بين الأفراد والشعوب هو تمويل الإقتصاد الحقيقي وضبط التبادلات البشرية على أنواعها ( عمل ،بضائع ،مساعدات،تنمية....)لاسيما المكونات الإقتصادية كافة محلية كانت أوأجنبية .

ولأن الاقتصاد متغير بتغير الأوضاع الإجتماعية،السياسية ،الثقافية والعلمية للشعوب،تطورت العملات وأشكالهاوأنواعها،قيمتها وقوتها.

و قد بدأ التبادل أساسأ بتبادل السلع والمنتجات (troc)حيث كان يتم تقيم سلعة ما بسلعة أخرى مع اختلاف الأحجام والأعداد بحسب تقدير قيمة كل سلعة والحاجة إليها .ثم بدأت تظهر الحاجة الى مادة أخرى معترف بها كوسيلة دفع بدل التبادل السلعي ،بخاصة عند عدم توفر سلع يمكن مبادلتها.

فكانت هذه المعادن لتعتبر كعملات ولكن بحجمها وليس بقيمتها المحددة سلفاً (الذهب ،الفضة،النحاس....).وإستعاض عنها لاحقاً بالعملات الورقية و إستخدام القيود الدفترية ثم المصرفية والسندات على أن تحتسب قيمتها بما يقابلها من المعادن الثمينة كتغطية وضمان إفاء وصولاً الى ما يسمى العملات الألكترونية والإفتراضية مع التطور العلمي والتكنولوحي ووسائل الإتصالات والإنترنت والمواصلات حتى مفهوم عرف باسم سلاسل الكتل (Blockchains) في إطار الثورة الصناعية الرابعة و الذكاء الإصطناعي.

وكما باقي العملات،تحتاج العملات الافتراضية بنى تحتية قانونية متينة لخطورتها وهشاشتها والخوف من سؤ إستعمالها لأغراض جرمية والتجارب عديدة،حيث أنها حتى الأن مجهولة النشؤ وامكانيات التدخل وعدم القدرة على الضبط والحماية والأمان.

الأسئلة كثيرة تطرح في هذا المجال منها :

هل يمكن أن تتكامل العملات العادية مع"العملات الإفتراضية" أم تتناقض وتنفي الواحدة الأخرى؟ هل سيتم في المدى المنظورضبط إستعمال العملات الافتراضية وضمان حسن استعمالها .

أية جهة دولية ستكون المحرك والضامن والمنظم أوستبقى هذه العملات متفلتة من الضوابط المركزية؟

لبنانياً هل سنتمكن من مواكبة تطور العملات ؟ وما هي التداعيات في حال اعتماد هذه العملات وقبولها أوعدمه ؟

هذا البحث محاولة للإضائة على الموضوع بإجازوإعطاء فكرة شبه كافية عن مساراته وتحدياته.

**أولاً: أنواع العملات تاريخياً**

تطورت العملات مع التطور الإقتصادي والتجاري وتطورالمواصلات والإتصالات والتكنولوجيا والتشريع،من التبادل السلعي الذي لم يعد يكفي مع توسع التبادل التجاري وإزدياد الطلب بالتالي على البدل المباشر أي العملات الملموسة : المعادن الثمينة كالذهب والفضة والبرونز والرصاص في القرون القديمة وثم العملات الورقية الى تلك غير الملموسة في القرن العشرين القيدية ، وصولاً الى الوسائل الإلكترونية مع العملات الإفتراضية حالياً.

1- تقسم العملات الى:

**أ-** **ملموسة** : ودرجة إستعمالها حالياً 10.5 % من مجموع التبادلات عالمياً وهي

القطع ((coinsوالورقية النقدية (Banknotes ).

**ب-** **غير الملموسة** مع تطور الإتصالات و درجة إستعمالها حالياً 89.5 % من المجموع و تقسم بدورها الى :

**- التعاملات القيدية(scripturale)** وتضم :الشيكات،صكوك الملكية،التحويلات،الحسابات المصرفية،البطاقات الإئتمانية...و تشكل 89%

**- والعملات الإلكترونية وهي وسيلة للدفع و شكل حديث للعملات المصرفية الموجودة** e-banking:مثلاً : ،البطاقات الإلكترونية،المحافظ المالية الإلكترونية.....

- "**العملات"\* الإفتراضية**: (0.5% درجة إستعمالها من مجموع العملات غير الملموسة) ويمكن أن تكون مركزية أوخاصة(عبر تقنية البلوكتشين مثل البيتكوين وجميع الأصول المشفرة الأخرى) وهي مغايرة عن كل العملات السابقة.

تجدر الإشارة الى أن جميع وسائل الدفع متاحة ولكن مع الوقت العملة الأكثر رواجاً يمكن أن تبعد الوسائل الأخرى وتخفض إستعمالها.

2- لكي تعتبر عملة وسيلة تبادل، يجب ان تحترم شروطاً أساسية وأن تتوفر فيها الصفات التالية:

لذلك إن كل عملة جديدة عليها أن تكون:

أ- وسيلة للتبادل/ للدفع :Moyen d’échanges

ب- قانونية وشرعية

ج- وحدة قياس: unité de compte قابلة للصرف ويمكن المقارنة بين أسعار السلع من خلالها

د- وسيلة للحفظ و الإدخار:réserve de valeur

و- سهلة الإستعمال

ز- مقبولة من الأطراف المتعاملة

مع التشديد على أن أستعمال عملة معينة و قبولها يرتكز على درجة الثقة بها وهنا نستطيع القول أن الشروط أعلاه غير متوفرة بكاملها في العملات الإفتراضية لأنها :

كوسيلة للدفع : محدودة بالعدد والمستثمرين الذين يشرعون إستعمالهاو غير مقبولة من عدد كبير من الدول كعملة رسمية وغير مقوننة)

كوحدة قياس : ليست معتمدة رسمياً حتى الآن في المعاملات وغير مأمونة .

وكوسيلة للإدخار: غير ثابتة بفعل أسعارها غير المستقرة.

**ثانياً: التطور التكنولوجي والصناعي و العملات**

تأثرت العملات بشكل خاص بالتطورات الإقتصادية والثورات الصناعية**(1)** والتطور العلمي والتكنولوجي وأصبحت التكنولوجيا والمعلومات عنصران أساسيان في مسار تطورنوع العملات (الى جانب النقدية) الى قيدية ورقمية .ومع الثورة الصناعية الرابعة ،التي أحد ركائزها الذكاء الإصطناعي ومفهوم سلسلة الكتل (Block chain)الى العملة الإفتراضية.

**1- الثورة الصناعية الأولى ( 1750-1850):**

إستخدام الطاقة البخارية وظهور مفهوم المصانع والعمل المتسلسل.

العملات المستخدمة كانت المعادن الثمينة والورقية : العملات الملموسة

**2- الثورة الصناعية الثانية (1850- 1960)**

المحركات الميكانيكية والكهرباء والمواد الكيميائية وإستعمال النظم التكنولوجية الحديثة مثل التليغراف وشبكات الغاز والمياه والصرف الصحي والسكك الحديدية.

العملات المستعملة : بالإضافة الى العملات الملموسة بدأ ظهورالعملات غير الملموسة .

**3- الثورة الصناعية الثالثة ( 1960 - 2010 )**

شكلت المعلوماتية وتكنولوجيا الإتصالات أهم نتائجها ونما قطاع صناعة التكنولوجيا والمعلومات (برامج وتطبيقات الكمبيوترالإلكترونية والرقمية... ) وعرف هذا بالإقتصاد الرقمي:في ثورة العلوم والتكنولوجيا وبدأت عملية إنتاج المعرفة وتطويرها وإبتكارها وتوظيفها وإستثمارها في جميع المجالات وذلك بموازاة تطور المجتمعات البشرية و الطلب الاستهلاكي والسرعة في الخدمة وصولاًالى الإقتصاد الرقمي أساس البنية التحتية لإقتصاد المعرفة و.بروز إستعمال العملات الرقمية

**4- الثورة الصناعية الرابعة ( 2010- ...) هي** تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي، والروبوتات، والطباعة الثلاثية الأبعاد، وتكنولوجيا النانو، والنقود الرقمية وسلسلة الكتل (Block chain)،......حيث تستعمل في هذا العالم الإفتراضي والمعلوماتي تقنيات كالأقمارالصناعية والبريد الإلكتروني وشبكة الإنترنت وغيرها من وسائل الإتصال والتواصل الحديثة بهدف تبادل المعلومات بسرعة حول العالم. وقد أصبح بالإمكان إنشاء شركات رقمية وتجارة إلكترونية وعملات إفتراضية.

**(1): مراحل الثورات الصناعية تم أخذها من دراسة الباحث الإقتصادي بسام الجوني : الذكاء الإصطناعي**

**ثالثاً: مفهوم العملات الإفتراضية وميزاتها**

**1. تعريفها :**

ليست العملات الإفتراضيةMonnaie Virtuelle) )عملات بمفهومها الكلاسيكي للأسباب التي تم ذكرها أنفاً وهي تعتبر إحدى الأصول المشفرة (cryptoactif: jetons de paiement ou Monnaie Virtuelle ،jetons-valeurs ،jetons utilitaires ).

تعرف العملات الرقمية الإفتراضية وأبرزها"البيتكوين"(سيتم أخذها كمثال في ورقة العمل هذه)بأنها عملات تستعمل تقنية البلوكتشين ويتم التعامل بها عبرالإنترنت وهي غيرمطبوعة ولايتم إصدارها من قبل سلطات نقدية ولا يوجد لها أية سلطة منظمة لها كالبنوك المركزية. وتستخدم فى عمليات شراء السلع والخدمات والتعامل على بعض الخدمات المالية الإلكترونية ، بالإضافة إلى قابليتها للتحويل أمام الدولار واليورو بأسعارتتغير على مدار اليوم فى البورصات العالمية.

وقد حدد البنك المركزي الأوروبي **3 أنواع من العملات الإفتراضية**:العملات التي تستعمل في الألعاب فقط،العملات أحادية المسارالتي يمكن شراؤها بالعملات الرسمية ولكن لا يمكن إستبدالها بالأموال وأخيرا العملات ذات المسارالمزدوج الذي يمكن شراءه وإستبداله بالعملات الرسمية كالبيتكوين.

**2- إستعمالها،ميزاتها وسلبياتها**

**تتميز العملة الرقمية:**

**أ- باللامركزية** أي أنه لايمكن، بالمبدأ أوبالمعلومات المتوفرة، لحكومة أومؤسسة أن تتحكم في إنتاج المزيد منها، لكن يمكن التحكم بها عن طريق تكنولوجيا تدعى سلسلة الكتل "البلوكشين " . وهي عبارة عن دفترحسابات إلكتروني غير قابل للتلاعب به(مبدئياً) . بمعنى أن كل تعامل اقتصادي أو مالي يحدث على النظام يتم تسجيله وتشفيره في كتلة وربطها بالكتل الآخرى لتكوين سلسلة الكتل.

**ب- بالسرعة الفائقة**: حيث يتم التحويل في ثوان ،على عكس طريقة البنوك التقليدية التي تستغرق فترات طويلة تصل إلى أيام وأسابيع.

**ج- بالرسوم المنخفضة :** لا حاجة الى وسيط بين المتعاملين لنقل المال، و هذا الوسيط يحسم

نسبة من المال حصة له، مع وجود عملة البيتكوين هذه العملية غير موجودة، لأن العملة لم تنتقل بل كود العملة هو ما خرج من محفظة و دخل الى محفظة ، وهذه العملية تتم بدون وسيط وتسمى بP2P (Peer to Peer))او الند للند .

**د**- **بالسرية :** عمليات البيع والشراء لا يمكن مبدئياً مراقبتها أو التدخل فيها وتقلل من سيطرة الحكومة و البنوك على العملة .

**ه- بالعالمية :** فهى لا ترتبط بموقع جغرافى معين فيمكن التعامل معها و كأنها العملة المحلية.

ليس لها )ضابط ولا رابط(و ذلك يلغى سيطرة البنوك المركزية على طبع الأموال التي تسببت بالتضخم وارتفاع الاسعار و السبب الذى يجعل هذه العملة محمية من التضخم هو عددها المحدود.

**و لكن لديها سلبيات أيضاً و منها:**

**أ- سرية العملة** و تشفيرها، فهذه كما أنها ميزة إلا أنها تعكس السلبيات فى أنها تعطي بعض السهولة للعمليات المشبوهة على الانترنت مثال تبييض الأموال للمخدرات أو بيع الأسلحة أو تمويل الأرهاب.

**ب-** **شكوك حول عملية التعدين**. فلا أحد يعرف ما هى المعادلات التى يقوم الجهاز بحلها.

**ج-** **الثقة** التي تعد أهم قيمة للعملات، يمكن أن تنهارفي كل لحظة ببساطة لتجعل العملة بلا قيمة

**د**-**عالية المخاطر** : يمكن أن تتوقف العملة الرقمية تماما ما يعني خسارة القيمة بالكامل ولا يمكن تتبع عمليات البيع و الشراء التى تتم بها أو حتى معرفة أصحاب العملات.

**3- كيفية الإستحصال على العملات الرقمية الإفتراضية وإستخدامها**

**أ-الإستحصال على العملات الرقمية الإفتراضية للمرة الأولى (البيتكوين هنا)ممكن عبر :**

**- تقنية Airdrops :** توزيع العملات الإفتراضية بشكل مجاني بهدف التعريف والتسويق له

**-** شراؤها عبر منصات متخصصة لقاء العملات الرسمية أو العملات الافتراضية الآخرى  **Initial Token Offering (ITO)** :البيتكوين ، الدولار ،اليورو......

- من خلال التعدين (Mining ) **و هي الطريقة الأساسية** لإستخراج هذه العملات، لكن ذلك بات صعباً جداً مع كثرة التداول بها لإحتياجها الى أرضية منافسة ولإستهلاكها طاقة كبيرة .

و عملية التعدين هذه تشبه عملية إستخراج الذهب و لكن في عملية تعدين البيتكوين تستبدل أدوات الحفربأجهزة الكمبيوتروكلما زادت قدرةالجهازعلى المعالجة،زادت قدرته على استخراج العملات بشكل أسرع.

ومن خلال تقنيات التعدين(Mining) "عمال المناجم " هم من يتأكدون من صحة هذه المعاملات ويتم تعويضهم بال Bitcoins لقاء التتبع والتحقق (وهي وسيلة أيضاً للحصول على Bitcoins).

تجدر الإشارة الى أن تقنيات التعدين تتطلب بنية تحتية قوية ومكثفة للطاقة ، فالصين (حيث يجري 65٪ من التعدين على أراضيها) رفضت مؤخرًا الشركات التي تقوم بعمليات التعدين من أراضيها ويتم حالياً إستقطاب هذه الشركات من قبل السويد والنروج اللتين تقدمان أسعاراً تنافسية في الطاقة المتجددة "لعمال المناجم"هؤلاء.

**- تقنية Forgeage** : لقاء التأكد من عمليات التبادل

**بعد الإستحصال على هذه العملات هنالك عدة أنواع محافظ** (wallets ) يمكن إستعمالها إن كان عبر الإنترنت أو خارجها ويحركها المستثمر أوعبر طرف ثالث .

**وللتبادل بهذه العملات** فإن على المستخدم شراءها وإجراء المعاملات بها من خلال بورصات

رقمية مثل Coinbase .وبدلا من أن تقر سلطة مركزية عملية التحويلات فإنها تسجل جميعها في موازنة عامة يطلق عليها اسم blockchain.

والعملات الرقمية كالبيتكوين ليست موجودة على أرض الواقع ولكنها مفاتيح رقمية مسجلة في محافظ لها ماكينات صرافة تسمح للمستخدمين بشرائها أو بيعها لقاء العملات الرسمية المعتمدة.

ولايمكن مبدئياً تتبع عمليات البيع والشراء لأنه لا يوجد لها رقم تسلسلي (مثال العملات الرسمية) مرتبط بها مما يعزز الخصوصية وعدم إمكانية التتبع بشكل عام.

وبجانب البورصات يمكن التبادل عبر Courtier de gré à gré (OTC) بين المستثمرين أو عبر طرف ثالث.

**ب-** لاستخدم **عملة البيتكوين** أسباب عديدة :

- في **عمليات التبادل**: شراء أو بيع السلع عبر الإنترنت مقابل عملات البيتكوين للأشخاص الذين يقبلون التداول بها.( stat coinmarket ).

- في ا**لمضاربة** لتحقيق مكاسب رأسمالية ، كما يمكن للبعض الاحتفاظ بها مقابل مكافأة تهدف إلى زيادة قيمتها بسبب ندرة عرضها.

- في **تمويل الشركات الناشئة** المبتكرة خاصة من خلال التمويل الجماعي(crowdfunding).

وحجم عملات البيتكوين محدد مسبقًا وهو 21 مليون بيتكوين ،لذلك قيمتها تزيد عندما يزيد الطلب ولأن العرض ثابت ستزداد قيمتها مبدئياً بإزدياد الطلب. و هنا تكمن جدوى تشجيع التبادل بها وزيادة المستخدمين لهذه العملة.

وتتسم هذه العملات المشفرة باللامركزية، الأمر الذي يضعف عامل الثقة والثبات اللذين تتمتع بهما العملات التقليدية.وذلك يأتي ليفرض نظاماً جديداً مغايراً عن الأنظمة المالية المركزية الحالية المتمثلة بالبنوك المركزية والبنوك التجارية والإستثمارية .

في هذه الحالة ، يعتبر الافتقارإلى عنصر الثقة هذا اضافة الى العوامل الأخرى المذكورة أعلاه وغيرها سياسية ونقدية وعملية ....،عائقاً أمام الاستخدام المكثف والواسع النطاق لهذه العملات ومن هنا فرضية عدم تمويل الاقتصاد الحقيقي بعملة وهمية .

**ج- أهداف أستعمال العملات الإفتراضية بشكل عام (ليس فقط البيتكوين):**

- **شراء أو بيع السلع**: عبر منصات لهذه الغاية و عبر وسائل المحافظ الإلكترونية مثل (PayPal: ( التي باتت تقبل البيتكوين ضمن محفظتها منذ نهاية 2020)

- **الإستثمار فيها كعملة للإدخار** ( Epargne )

- **شراؤها بغية تأمين مدخول ثابت** (staking crypto) : مثلاً :Decred (DCR), Cosmos (ATOM), Tezos (XTZ) التي يمكن من خلالها أخذ مكافأت لقاء مجرد حفظها (لهدفين الأول تقني والثاني مالي : يرفع من قيمتها لتدني العرض).

- **كسب الأرباح عبر المضاربات** (trading/spéculation): لكن يجب التنبه الى التقلبات السريعة التي يمكن أن تكبد خسائر كبيرة للمستثمر: مع نهاية عام 2020 و لغاية 13 أذار 2021 وصلت قيمة البيتكوين الى أعلى مستوياتها و سجلت 60000$ لتعود وتخسر 20% من قيمتها في 19 أيار 2021 وهذا إنطبق على العملات الأخرى الإفتراضية التي شهدت في الآونة الأخيرة إرتفاعاً في قيمتها (crypto krach).

- **الإستثمار في العملات الرقمية الثابتة** (stablecoins )المرتبطة بالعملات الرسمية مثل الدولار أو الذهب: حيث يمكن إستثمار العملات الكاش لشراء هذه العملات الإفتراضية المثبتة. ويمكن ايضا أن تستثمر الأرباح من العملات الإفتراضية كالبيتكوين في هذه العملات الثابتة بهدف عدم دفع الضرائب المفروضة عند تحويل الأرباح المذكورة من العملات الإفتراضية الى العملات المتداولة:الدولار، اليورو......

- **تمويل الشركات الناشئة** عبر تقنية : /crypto-equity crowfunding والمعروف ب[ICO ou Initial Coin Offering](https://www.cafedelabourse.com/ico-se-lancer-initial-coin-offering) مثل المنصة :Swarm

لكن في البدء يجب فتح حساب على أحد المنصات المخصصة لكل هدف والإنتباه جيداً لأنه يوجد العديد منها يكون غالباً عدد التداول فيها صغيراً و عرضة للإحتيال .

**4. الأنواع الأكثر تداولاً من العملات الإفتراضية**

هنالك عدة عملات رقمية لغاية تاريخه عددها حوالي 5400 عملة إفتراضية خاصة(وفق coinmarketcap) **لكن العملات ال10 الأكثر تداولاً وذات رأس مال قيم هي (حتى 17 حزيران 2021):**

أ- البيتكون : **Bitcoin(BTC**)تاريخ النشوء :2009، قيمة التداول :734,472 مليار $،نسبة التقلبات التقريبية خلال سنة ب$: 317%

ب- الأثريوم: **Ethereum (ETH)**تاريخ النشوء :2015، قيمة التداول :283,436 مليار $،نسبة التقلبات التقريبية خلال سنة ب$: 950%

**ج- Tether (USDT):** تاريخ النشوء 2015، قيمة التداول: 557, 62 مليار$ ، نسبة التقلبات التقريبية خلال سنة ب$: – 0,1 %

**د- Binance Coin (BNB) :**تاريخ النشوء 2017، قيمة التداول: 121, 55 مليار$ ، نسبة التقلبات التقريبية خلال سنة ب$: 2145%

**ه- Cardano (ADA):** تاريخ النشوء 2017، قيمة التداول: 776, 48 مليار $، نسبة التقلبات التقريبية خلال سنة ب$: 1760%

**و- Doge Coin (DOGE):**تاريخ النشوء 2013، قيمة التداول: 469, 40 مليار$ ، نسبة التقلبات التقريبية خلال سنة ب$: 12485%

**ز- Ripple (XRP) :**تاريخ النشوء 2015، قيمة التداول: 598, 39 مليار$ ، نسبة التقلبات التقريبية خلال سنة ب$: 336%

**ع- USD Coin (USDC):**تاريخ النشوء 2018، قيمة التداول: 923, 23 مليار$ ، نسبة التقلبات التقريبية خلال سنة ب$: - 0.2 %

**و- Polkadot (DOT):**تاريخ النشوء 2020، قيمة التداول: 601, 22 مليار$ ، نسبة التقلبات التقريبية خلال سنة ب$: 759 %

**ي- Uniswap (UNI):**تاريخ النشوء 2020، قيمة التداول: 036, 13 مليار$ ، نسبة التقلبات\*\* التقريبية خلال سنة ب$: 649 %

ويعود سبب ازدياد الإقبال على العملات الإفتراضية خاصة البيتكوين في الآونة الأخيرة الى انخفاض قيمة العملات الوطنية في الكثير من الدول و رغبة المستثمرين بالحفاظ على قيمة ممتلكاتهم أو الاستثمار في أصول جديدة وواعدة ،إضافة الى تداعيات وباء كورونا والاقفالات العالمية الشاملة والانتقال الى التعاملات الالكترونية في مختلف المجالات وتحديداً منها التجاريةوالمالية والنقدية.لكنها كاللعب في البورصة وعرضة لتقلبات كبيرة و سريعة .

\* قيمة التداول : Capitalisation boursièreمن خلالها يمكن معرفة مدى الإهتمام بالتداول بهذه العملة والإقبال عليها.

\*\* التقلبات هي نتيجة عدة عوامل أبرزها هنا :الثقة في العملة الإفتراضية ،الإقبال على التداول بها (كمية المستثمرين)و وتشعب إستعمالها من قبل عدة جهات : المستهلكين الذين يتداولون بها لشراء حاجياتهم،الحكومات و البنوك المركزية التي بدأت بادخول القطاع عبر خلق عملة إفتراضية مركزية أو من البنوك الإستثمارية التي تخصص قسم من اقسامها لتشجيع الإستثمار بها ،المؤسسات المالية التي تسمح لها بدخول محافظها.... أما في البورصات العالمية : أخرها المنصة [Coinbase](https://www.cafedelabourse.com/actualites/coinbase-avis-plateforme-crypto-monnaie), التي هي مخصصة للعملات الإفتراضية الأميركية التي دخلت البورصة في نيسان 2021.

**4. تحديات تطور العملات الإفتراضية على بعض جوانب الإقتصاد بشكل عام**

لا تدخل "العملات" الإفتراضية وأشهرها "البيتكوين" في الكتلة النقدية الكلاسيكية ولا تدخل في المؤشرات الخاصة لقياسها( M1,M2,M3,M4).

والإستثمار في هذه العملات الخاصة مربح لكنه ذو مخاطرعالية لجهة عدم ثباته على أساس أن العملات أساس الثقة والتي تؤمنها الدول لعملاتها بشكل عام ، فعند أية أزمة يمكن أن تؤثر على أسعار الصرف تتدخل البنوك المركزية و تعالج الأمر.

في حالة العملات الإفتراضية لا يمكن التنبوء أو ردع تدهور قيمتها أو إرتفاعها لأنها ليست مبنية على "قواعد حقيقية".و قيمة العملات متعلقة بإزدياد الطلب عليها لأن العرض محدود وبذلك يمكن أن يجني المستثمر أرباحاً كبيرة و العكس صحيح.

ويمكن أن تتأثر الأسعار ببعض الأخبار (كما في البورصات ) مثلاً عن نية الدول وضع ضوابط أو تتبع لهذه العملة....

والمخاطر تكمن أيضاً في النسب العالية للقرصنة والإحتيال الذي يتسبب بخسارة المستثمرلماله.

إن التعامل بهذه العملات يشكل تحدياً لبعض القطاعات الإقتصادية والاجتماعية .

**1. القطاع المصرفي :**

أ- إن السبب المعلن(الإقتصادي) لوجود العملات الإفتراضية هو تخطي النظام المالي و المصرفي الحالي المكلف والمعقد الذي يقيدالمستهلكين/المستثمرين :

فالأنظمة والقيود المالية الحالية هي نتيجة الأزمات المالية المتراكمة وتأتي لتدارك تداعياتها ولعدم تكرارها إلا أن كثرة القيود كبلت الإقتصاد.

في خضم آخرهذه الأزمات عام 2008 نشأت العملة الإفتراضية،أهمها البيتكوين، وإنتشر إستعمالها مع غيرها من مثيلاتها و هي تأتي لتخطي النظام المصرفي المركزي الذي يكبل الإقتصاد بشكل عام ويجعل المستهلك /المستثمر (الصغيرخاصةً)يجد صعوبة و كلفة في الإقتراض والتحاويل والربحية عند الإدخار .......

والأكثر أهمية في العملات الإفتراضية هي التحاويل السريعة من دون المرور بالنظام المصرفي وكسب الأرباح بشكل أسرع وغيرمكلف.

وتأتي مختلفة عن العملة الرسمية المتداولة التي يتم طبعها من قبل البنك المركزي و البنوك لتمويل الإقتصاد الحقيقي حيث الطلب والعرض يتأثربمتغيرات عدة كالتبدل بنشاط المستهلك،بالسياسات العامة.....

وهنا يجب الحذر من الوقوع في شريعة الغاب لمجرد الرغبة في وضع نظام إقتصادي مالي حروسريع من دون رقابة و دون ضوابط.

ب- بفعل نشؤ العملات الإفتراضية وفكرة تخطي **القطاع المصرفي** (المصرف المركزي ،المصارف ووكلاء الصيرفة المعتمدين) لعدم ثقة العملاء به لا سيما بعد أزمة 2008 ،بدأت البنوك المركزية بفكرة خلق عملة رقمية لها: أقل كلفة من نظام الدفع المصرفي الحالي ولكنه ثابت أكثر من العملات الإفتراضية الحالية كالبيتكوين.

وتأتي هذه العملات الرقمية المركزية كإستجابة لمتطلبات العملاء وإستقطابهم (الخدمة السريعة و الكلفة الأقل)من جهة ولدرء خطر تجاوز القطاع المصرفي من العملاء بفعل اللجوء الى العملات الإفتراضية الخاصة اللامركزية (من شخص الى آخر " peer-to-peer")الذي ينذر بأن تتحكم جهات خاصة مجهولة بسوق العملات الذي قد يؤثر على الإنتظام المالي العام وطنياً ودولياً.

ويتم الإستحواذ على العملات الرقمية المركزية عبر فتح حسابات في البنوك المركزية مما يجعل من هذه العملات خير وسيط بين العالمين الحقيقي و الإفتراضي الذي لا صلة وصل فعلية لديه مع العالم الحقيقي.فالبنوك المركزية كافة لاتقبل بعملات إفتراضية غير متصلة بها .Central banks digital currencies” (CBDC).

و قد تخوفت البنوك المركزية من أن تقوم العملات الإفتراضية بنسف مبدأ إستقلالية السياسات النقدية للبلدان وعدم تمكنها من ضبط الأوضاع النقدية لناحية تفضيل المستثمرين العملات هذه لربحيتها والهروب نحوها مما يقلص من عائدات القطاع )الربح عند التحويلات و فتح الحسابات والمصاريف السنوية،وإصدار البطاقات .......) وهيمنته(من ناحية فعالية السياسات النقدية ).

لاسيما وأن هذه العملات لديها إنعكاسات سلبية على ربحية القطاع المصرفي الذي يرى كل هذه التحويلات تذهب للعملات الإفتراضية التي هي خارجة عن سيطرته و بتكلفة أقل .

هنا يحذر المختصون بأنه لا يجب الإستثمار بكميات كبيرة بل بالكميات التي يمكن توقع خسارتها،لأنه سوق غير ثابت و متغير كثيراً وغير مؤمن من خلال ربطه بعملة وطنية تصدرعن البنوك المركزية وهويعتبر مجازفة.

لذلك نرى إنتفاضة القطاع المصرفي أينما كان ونشؤ فكرة إصدار العملات الإفتراضية المركزية في عدة دول لمواكبة متطلبات المستهلك من جهة وإستعادة البنوك المركزية لدورها الضامن من جهة أخرى فتأتي هذه العملات كحل وسط بين العملات المركزية المتداولة و العملات الرقمية الإفتراضية الخاصة الامركزية.

والبنو ك المركزية وإن دخلت في هذا القطاع ستكون من الباب الآمن وهي العملات الرقمية الإفتراضية المركزية والتي ستضفي عنصر الثقة المفقود في العملات الإفتراضية الخاصة.

والبنوك المركزية عليها وضع فوائد على هذه الأموال الإفتراضية لحفظ حقها من العائدات وليكون للسياسات النقدية وقع على الإقتصاد.

ومن خلال العملات الإفتراضية المركزية يمكن أن تقلص من التكلفة على العملاء الصغاروعلى المؤسسات الصغيرة الذين لديهم صعوبة في الوصول الى التمويل وأن تمكنهم من إجراء عمليات خارجية سريعة .

وبكل الأحوال لن تسمح البنوك المركزية والدول أن تتحكم جهات خاصة مجهولة بالنظام المالي العام حيث يمكن أن تكبد المستهلكين والمجتمعات خسائر فادحة و تتسبب بكوارث مالية واجتماعية وصولا الى التداعيات السياسية و الأمنية.

ج- أطلق البنك المركزي الأوروبي في 14 تموز 2021 مشروع عملته الرقمية المركزية:Euro numerique لسنتين،حيث يمكن للمستهلك الأوروبي أن يفتح حساباً في البنك المركزي وفي البنوك أوالمؤسسات المالية المعتمدة ويستعمل العملة الرقمية في جميع عملياته: التحاويل،الدفع......بشكل آمن .

وتأتي تلك الخطوة بعد أن أطلقت البنوك المركزية الصينية والروسية والإماراتية مشاريع عملاتها الرقمية(في البهامس والسلفادورالبيتكوين أصبحت عملة رسمية وقد أعلن رئيس السلفادور عن هدف إقامة أول مدينة للبيتكوين في العالم في بلاده ).

ومع فورة العملات الرقمية الإفتراضية الخاصة يمكن لفرقاء كثر إصدارها ولكن من دون ضمانات وذلك قد يعرض المؤسسات والأفراد الى خسائرإذا لم يستطع هؤلاء الفرقاء تأمين تحويل العملات الإفتراضية الى عملات رسمية ،أو إذا تعرضت لأي قرصنة ،على عكس البنوك المركزية التي تقدم عملات رقمية إفتراضية ضمن إطار مالي منظم ومضمون أكثر.

ويترجم خطرمزاحمة هذه العملات الإفتراضية المركزية للنظام المصرفي الرسمي العادي بتفضيل المستثمرين فتح حسابات بالعملات الرقمية على فتح حسابات بالعملات الرسمية مما يحرم البنوك من عائدات التكاليف.ولكن يمكن فرض ضرائب على الحسابات التي تتخطى مبلغاً معيناً(3000يورو في الإتحاد الأوروبي مثلاً).

تجدرالإشارة هنا الى أن تنظيم القطاع يجب أن يكون مرناً لأن المستهلكين سيتوجهون الى العملات الرقمية الإفتراضية الخاصة عوضا عن تلك المركزية.

**د- ستتأثر اليد العاملة** أيضاً، خاصة في القطاعات المالية والمصرفية : حيث يجب إحداث أقسام متخصصة بهذه التقنيات و الإستعانة بمتخصصين بالبرمجيات وشرح كيفية إستعمالها للعملاء وغيرهم من المهتمين ،إضافة الى تحديث القوانين لمراعاة هذه التغيرات في البلدان التي تريد الخوض بها.

وتجدر الإشارة الى أن التقنية التي تستعمل للعملات الإفتراضية أي blockchains يعتبرها البعض ثوروية مثل قدوم الإنترنت وسوف تغير في العديد من النواحي الحياتية :إضافة الى **البنوك**(التحاويل المصرفية،إدارة الهوية الرقمية،الدفع،المقاصة وإدارة lettre de credit)ال**قطاع العقاري**(في ما يعود الى التحقق من صحة المعلومات والوثائق والتحقق من عمليات الدفع بين الشاري والبائع) ،**إدارة الوثائق** (لجهة إمضائها، حفظها،تنقلها والتحقق من صحتها)، **الصحة**، **قوانين حماية الملكية الفكرية**، **قطاع الطاقة المتجددة** (مثلاً إعطاء أسهم (solar coins)للذي يساهم بشراء ألواح للطاقة الشمسية ، ومثلا أخر بين المالك والذي سيستفيد من التقنية من دون العبور بقنوات رسمية،في **إدارة الإنتخابات** (الإدلاء بالأصوات بشكل أمن إلكترونيا ) **وقطاع التعليم** عن بعد (تصديق الشهادات وتقييم المهارات المكتسبة) .

**2. البنى التحتية والتقنية، القوانين والضرائب :**

على الصعيد الداخلي لكل بلد تشكل العملات الإفتراضية **تحدياً من الناحية القانونية** لجهة فرض قيود وضوابط لمنع الجنوح نحو الجرائم :التهرب الضريبي، تبييض الاموال ،تمويل الأرهاب،الإختلاسات والقرصنة وذلك من دون تجميد وعرقلة التعامل بهذه العملات .

و تحدياً أيضاً من **الناحية الضريبية** حيث يجب وضع إطار قانوني ضريبي للأرباح **وفق كيفية إحتساب العملات الرقمية** : كأصول غيرملموسة actifs incorporels أو كعملات أجنبية...... **وأيضاً وفق مرحلة تطورهذه العملات** :عند نشأتهاوإستعمالها وعند بيعها .

و تحتسب أغلبية البلدان العملات الإفتراضية كأصول غيرملموسة actifs incorporels ومعظمها يضع الضرائب على ما يمكن جنيه من أموال عند الإستثمار(كما في البورصة) وليس عند الإدخار.

وهنالك تحدٍ أيضاً **من ناحية البنى التحتية والتقنية** حيث من المفترض تأمين البنى التحتية اللازمة: الأنترنت السريع،البطاريات الكبيرة و الحواسيب ذات الطاقة العالية،البرامج الإلكترونية،الكهرباء......

وفي حال التنقيب (minning) يحتاج ذلك الى معدات وطاقة كبيرة حيث يكون التعامل بهذه العملات بمتناول من يرغب بذلك .

**3. المؤسسات المالية الدولية والانعكاسات للإقتصاديات العالمية**

دور المؤسسات المالية الدولية (كالبنك الدولي، صندوق النقد والبنك المركزي الأوروبي ......) هو بشكل عام :قوننة القطاع المالي العالمي ،تنظيمه،توحيد معاييره ...... بهدف حماية النظام المالي العام وتأمين إنتظامه وتنظيم التعاملات الدولية.

كل ذلك لا ينطبق على مفهوم العملات الإفتراضية التي تعمل بشكل خاص،غير مقونن وسري .

ولن تقف المؤسسات الدولية بوجه التطور التكنولوجي للعملات الإفتراضية ولكن ستسعى قدر المستطاع لتنظيم عمل هذه العملات بشكل يحمي المستثمرين:عبر وضع ضوابط للمنصات،فرض سعر صرف رسمي لهذه العملات......

وتترجم العملات بشكل عام مدى هيمنة إقتصاد دول على دول أخرى ولكن مع العولمة تغير منطق هيمنة دول و تحول الى هيمنة شركات كبرى (Multinationale)في ما بينها وربما هيمنة عملات إفتراضية تصدرها هذه الشركات. بذلك سيكون هنالك صراع شركات كبرى بينها وصراع بين عملاتها الإفتراضية.

ولن يكون هنالك من منافسة مع العملات الرسمية المتداولة فلن تسمح مبدئياً هذه الدول أن تخسر من قوتها الإقتصادية و ستسعى لمنع ذلك .

**5. تكامل/تنافس العملات :**

**1. مجالات التشابه والإختلاف**

جدول مقاربة بين العملات الرسمية والوسائل الإلكترونية والعملات الإفتراضية ومقارنتها .

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|  | **الوسائل الألكترونية** | **العملات الرسمية** | **العملات الإفتراضية الخاصة** |
| **نوع العملات** | رقمية | نقدية | رقمية |
| **وحدة القياس** | عملات مع سعرصرف | سعر صرف | عملات من دون سعر صرف |
| **نطاق القبول** | العملاءالذين لديهم حسابات في النظام المصرفي. | جميع العملاء | ضمن مجتمع إفتراضي ضيق  غير مصرفي |
| **الوضع القانوني** | منظم | منظم | غير منظم |
| **الجهات التي تصدرها** | مؤسسات مالية مرخصة | مؤسسات مالية مرخصة | جهات خاصة مجهولة |
| **العرض** | محدودة ومتعلقة بالعمليات القيدية | متعلق بالمؤسسات المالية و بالسياسات المتبعة | متعلق بالشركات الخاصة |
| **إمكانية التعويض** | مؤمنة | مؤمنة | غيرمؤمنة |
| **الجهات المشرفة** | موجودة | موجودة | غير موجودة |
| **نوع المخاطر** | عملية | عملية | متعلقة بالقروض،السيولة،عملية،عدم إستقرار قانوني. |

من الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن هذه العملات و الوسائل يمكن مبدئياً أن تتكامل دون أن تحل الواحدة محل الأخرى كما يمكن للمستثمر أن ينوع في إستعمال العملات وفق الحاجة ووجهة الإستعمال.

يبقى أن هيمنة عملة على غيرها تعكس قوة الإقتصاديات التي تصدرها ومدى إنتشار إستعمالها وغالباً ما تكون هذه العملات هي لدول متقدمة ذات حركة تجارية وإقتصادية نشيطة بشكل عام.

و الأموال الإفتراضية هي أموال خاصة على عكس الأموال المتداولة التي تعتبر عامة وتصدر من جهات رسمية ذات ثقة .

ويمكن أن يكون للنظام المالي العالمي في المستقبل جناحين متكاملين :

**العام** : وهو النظام الحالي للعملات المتداولة

**الخاص** : العملات الإفتراضية (يجب حصره ببعض المستثمرين و لبعض العمليات الصغيرة و التي تسهل الدفع).

ولكي تكسب ثقة المؤسسات المالية الرسمية العالمية و المستثمر يجب قوننة إطار إستعمالها .

فالعملات الرسمية والذهب والفضة وغيرها من المعادن الثقيلة هي ذات مرجعية وثقة وتعتمد كوسيلة للإدخار(reserve de valeur) وهي تتفوق على العملات الإفتراضية بذلك.

كما أن العملات الإفتراضية هي أقرب الى العملات-السلعية(monnaiemarchandise) كعملات قيدية(monnaie scripturale) .

و السياسات النقدية للمصارف المركزية لن يعود لديها أي قيمة أوتأثير في حال تم إعتماد العملات الإفتراضية مكان العملات المصرفية .

و يمكن تشبيه ذلك بوضع البلدان ذات الإقتصاد المدولر حيث السياسات المالية و النقدية في العملة الوطنية لا قيمة لها وتكون بعيدة عن الواقع.

**2. إمكانية التوسع و التعميم**

تعميم إستعمال العملات الإفتراضية الخاصة على المدى المنظور ليس قريبًا لعدة اعتبارات:

- يتطلب بنية تحتية تكنولوجية قوية

- يستهلك طاقة كبيرة

- طابعه المجهول سلاح ذوحدين (لا يمنح الثقة ولكنه سريع وعملي وبدون وسيط وأقل تكلفة)

- طابعه الإحتكاري (مثيل الأسهم في الأسواق المالية ) وقد يواجه المخاطر نفسها بل أكثر مع إمكانية انخفاض مفاجئ في القيمة وخسارة مبالغ كبيرة.

- في حالة عدم وجود انترنت أو كهرباء أو أي عطل فني آخر ……سيكبد القطاعات خسائر ويدخلها في أزمات مصيرية ً.

- يمكن أن يسبب بزيادة الفروقات بين البلدان ويعمقها: البلدان المتقدمة أوالتي لديها المقومات التقنية وتلك المعدومة (تقنياً ومن ناحية اليد العاملة المتخصصة في هذا المجال)مثل : المناطق و/أو الدول النائية حيث لا يمكنهم الوصول إلى الإنترنت بسبب نقص البنية التحتية اللازمة أوالفقيرة......ولكن من ناحية أخرى يمكن أن تشمل فئات أوسع مهمشة لا يمكنها أن تدخل عبر القطاع المصرفي العادي.

- إستعمال العملات الإفتراضية في التبادل التجاري ممكن للعمليات الصغيرة بين الأفراد أوضمن مناطق محددة يتفق أفرادها على قبول العملات الإفتراضية .

فالعملات الرقمية لها ايجابياتها كوسيلة دفع دولية (للتجارة عبر الإنترنت )من دون المرور بالمصارف وتصل بثوان بدل أيام.

ولكن ذلك يشكل خطر الإنعزال لهذه المناطق والدول وإقصائها عن دول أخرى لا تعتمد العملات الإفتراضية للتبادل التجاري الموسع.

ويأتي ذلك ليناقض مفهوم العولمة والإنفتاح والابتعاد عن منطق السلسلة العالمية للتوريد (chaine de valeur) المعتمدة :إذ لا يمكن شراء مواد أولية بالعملات الإفتراضية وبيع السلعة بعملات أخرى.

**3. حصرية الإستعمال**

إن إستعمال هذه الأصول المشفرة سيكون مبدئياً محصوراً لدى بعض البلدان وبفئات محددة مثلاً :

- في بلدان حيث القطاع المصرفي غير متطور: مثلاً في كينيا ،نيجيريا......

- في البلدان النامية حيث لا توجد قوانين و حيث مستويات الاحتيال والاختلاس أعلى.

- في بعض البلدان لتفادي استخدام العملات المعتمدة حالياً لأسباب اقتصادية وسياسية: على سبيل المثال في السلفادور مؤخرًا (9 حزيران 2021) ، اليابان

- في البلدان ذات معدل التضخم الهائل والتي فقدت عملتها الوطنية قيمتها: سلفادور وفنزويلا ... ..

- في البلدان ذات قسم من الاقتصاد غير المنظم: كولومبيا ، فنزويلا

- من دول في صراع اقتصادي وسياسي : الولايات المتحدة، إيران، روسيا،الصين........

- من الشباب في الدول المتقدمة مع المشاريع المبتكرة

- من فئة معينة من المستهلكين: الذين يرغبون بمزيد من المرونة من حيث التمويل والتبادلات.

**6.جهوزية لبنان وخياراته في ظل إستعمال هذه العملات وتطورها.**

1. **جهوزية لبنان وخياراته**

مما لا شك فيه أنه يجب على لبنان كسائر الدول أن يواكب التطور في جميع المجالات ، بما في ذلك تطورالتداول بالعملات. ولكن هنالك سياسات عامة عليه وضعها لتأمين الإطارالقانوني للعملات الافتراضية إذا تقرر اعتمادها لحماية المستخدمين وتحصين النظام المالي العام.

وبما أن مستقبل هذه العملة غير معروف وغير مضمون من أية جهة رسمية ،هنالك**3 عناصر** يجب على لبنان أخذها في الإعتبار عند وضعه السياسات العامة ذات الصلة:

أ- ضرورة عدم وضع قوانين على عمل تقنية العملات الإفتراضية بل نصوص أكثر مرونة(مراسيم،قرارات)إلا في حال الحاجة الى قوانين إطار(lois cadres) وذلك تفادياً لحصر التطورالسريع لهذا القطاع في نصوص جامدة لا تواكبه .(إلا في حال القوانين الضريبية على الربحية).

ب- وضع إطار مشجع لتطوير التكنولوجية الخاصة به (Blockchains )لأنه يمكن الإستفادة منها في مجالات أخرى(كما تم ذكرها أنفاً).

ج- بعدما بدأت العديد من المصارف الكبيرة في العالم إنشاء صناديق إستثمار بالعملات الإفتراضية أصبح وضع إطار حمائي للنظام المالي ينظم العمل به حاجة ملحة لجهة عدم الإفراط في إستخدامه في المحافظ المالية (كوسيلة إدخارمثلاً)للأفراد من قبل المؤسسات المصرفية والمالية و إبقائه للمستثمرين الذين يحبون المخاطرة وعلى بينة من مخاطرها .

إن عدم وضع إطارقانوني عام في ظل الأرباح التي يمكن إحرازها سيشجع التداول بهذه العملات بشكل عشوائي ويمكن ذلك أن يرتب عواقب كبيرة جدا على مدخرات المستثمرين والمؤسسات المالية و المصرفية و بالتالي على النظام المالي العام.

مع هذه العناصرالأساسية يكون التعاون الدولي(معFATF\* ) أساسياً لناحية موازاة القوانين الدولية ضد تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من خلال هذه العملات الإفتراضية.

ويجب أيضا التعاون والأخذ بآراء المنظمات والمؤسسات الأوروبية التي تعنى بمتابعة و رقابة الشؤون المالية الأوروبية :مثل :\*\*(ESMA)،(EBA)و(EIOPA)و التي تحذر من المخاطر الكبيرة لهذه العملات وأهمية تحذير المستثمرين من المنصات ومراقبة عملها .

والتعاون مع غيرها من المنظمات العالمية لتنظيم القطاع مثل: IOSCOو FSB\*\*\*التي تحذر أيضاً من إستعمال المنصات التي تتداول بالعملات الإفتراضية لغايات جرمية:تبييض أموال،تمويل الإرهاب....

إن الإطارالقانوني والضريبي بشكل عام الذي سيطبق يجب أن ينطلق من وجهة إستعمال العملات الإفتراضية : كوسيلة دفع أوللإستثمار بهدف الربحية(و في هذه الحالة تفرض الضرائب) .

فالقوانين في العالم تبدأ كتحذير للمستثمرين (من هشاشة التعامل بهذه العملات و عدم ثباتها) مروراً بالعقوبات ومنع بعض العمليات و حتى منع التداول بها كوسيلة دفع في بعض البلدان والحالات ويجب حصرها ببعض المستثمرين القادرين والملتزمين وفق شروط وضوابط تحدد قانوناً.

فالعمل بشكل واسع بالعملات الإفتراضية يفرض وضع و تعديل قوانين حماية المستهلك،المستثمرين،مكافحة تمويل الإرهاب ، التهرب الضريبي ،تهريب رؤوس الأموال.....

\* FATF::Financial Action Task Force

\*\*

ESMA: European Securities and Markets Authority

EBA: European Banking Authority

EIOPA: European insurance and occupational Pensions Authority

\*\*\*

IOSCO: international organization of securities commissions

FSB: Financial stability Board

**2. التطورات الأخيرة في لبنان في موازاة العملات الإفتراضية وتداعياتها**

تزامن توسع إستعمال العملات الإفتراضية ،لاسيما البيتكوين ،في لبنان مع الأزمات الأخيرة الصحية والمالية التي يمر بها.

إرتفعت أسعار البيتكوين العالمية وصولاً الى 60000 $ في أيار 2021 .

سجلت المنصة الخاصة في لبنان للتداول في البيتكوين بحلول أذار 2021 ،عمليات تقدر ب2 الى 3 مليون $ بالشهر بعدما كانت تسجل مليون دولار في الشهر الذي سبق الأزمة المالية.

عدد العمليات اليومية يقارب 20 و تتراوح قيمة كل عملية بين 50 و2000 $.

أما عدد المنتسبين لهذه المنصات زاد من 200 الى 1700 مشترك خلال سنة وزاد بشكل سريع في الأشهر الثلاث الأولى من هذا العام (حتى أذار 2021).

لكن هذه العمليات ترتب عمولات من 0.5$ تصل الى 10$ للعملية وذلك يتوقف على مدى سرعة الشبكة.

وعلى عكس التحويلات من البنوك فهي ليست متعلقة بقيمة التحويلة.

ومما لا شك فيه أن اللبنانيين الذين فقدوا الثقة بنظامهم المصرفي و بعملتهم إلتجأوا الى العملات الإفتراضية إما للتحاويل ،أو لكسب رواتبهم أو لتلقي المساعدات من الخارج .

وإستعمال البيتكوين متشعب في البلدان حيث التضخم كبير جدا مثل الأرجنتين و فينزويلا (الثاني و الثالث من بلدان العالم في إستعمال البيتكون) .

و التضخم في لبنان مع إنهيار العملة الوطنية أضيف الى الأسباب التي أدت الى تزايد إستعمال البيتكوين بالرغم من مخاطر هذه العملات الإفترضية غير المستقرة و التي هي عرضة للتقلبات الكبيرة.

وكان البنك المركزي حذر كسائر البنوك المركزية في العالم من إستعمالها ومن خطر خسارة الأموال الطائلة لجهة طابعها الإحتكاري و بغير مأمن أيضا من أية قوانين تحد من مخاطرها حيث يمكن أن تكبد حامليها لخسائر إضافية.

و قد منع البنك المركزي اللبناني منذ عام 2013 شراء هذه العملات من المنصات عبر بطاقات الدفع المحلية بسبب مخاطرها العالية .

عام 2017 جدد حاكم مصرف لبنان نيته إصدار عملة رقمية لبنانية لردع مخاطر العملات الإفتراضية من جهة و إستجابة للتطورات والتحولات للإقتصاد الرقمي الذي يفرض أيضاً تحولات الى الرقمية للعملات .

ولكن يجب أيضاً تهيئة بيئة تقنية و قانونية لمواكبة هذا التطور وتأمين الحماية ضد تمويل الإرهاب وتبييض الأموال والتهرب الضريبي والإختلاسات و الهجمات والقرصنات الإلكترونية اضافة الى وجوب حصول التدقيق من جهات معتمدة .

وبعد إنفجار 4 أب 2020 إنطلقت في 8 أب منصة للهبات بالعملات الإفتراضية : Crypto Disaster Relief for Beirut Explosion والذي يمكن الدخول إليه عبر الصفحة Cryptofundlebanon.com, والتي تجمعها الشركة المتخصصة بالتحاويل بالعملات الإفتراضية : Digital Transit لصالح هذا الصندوق الإفتراضي وهذا الأخير يوزع هذه الهبات أسبوعياً و بالدولار للمؤسسات غير الحكومية المستفيدة والمحددة من قبل المتبرعين.

من ناحية أخرى ومع إنتشار وباء كورونا نشط إستعمال الأموال غير الملموسة وأصبح الخوف أكبر لدى سلطات البلدان أن تأخذ العملات الإفتراضية الخاصة و العملات الأخرى حيزاً كبيراً في وسائل الدفع،ما قد يشجع بعض البلدان (الأوروبية مثل ) على المضي بالعملات الرسمية الرقمية .

وربما يمكن للبنان أن يستفيد من تجربتهم قبل أن يخوض تلك المغامرة .

الجدير بالذكر أن مصرف لبنان أجاز من خلال التعميم 588 تاريخ 21 /6/2021لمقدمي الخدمات المصرفية أو المالية بواسطة الأجهزة الإلكترونية الجوالة أو الثابتة عبر التطبيقات أو البرامج الإلكترونية تضمين هذا التطبيق أو البرنامج خدمة "المحفظة الإلكترونية" وفق شروط محددة بالتعميم تضمن تتبع العمليات والسيولة اللازمة،حيث بألأخص يمنع إصدار العملات الإلكترونية أوالتداول بها .

**الخاتمة**

هل يمكن أن تحل الأموال الخاصة (الأفتراضية ) مستقبلاً مكان الأموال الرسمية خاصة بعد أن أصبحت جميع المقومات اللازمة حاضرة؟

في البدء إن الذي لا يمكن إنكاره هو أن العملات تغيرشكلها وأصبحت مع الوقت غير ملموسة ونسبة الدفع بالعملات الملموسة تدنت كثيراً(ليس فقط بسبب العملات الافتراضية بل أيضاً التحويلات المصرفية ،بطاقات الإئتمان....) ثلاث عناصر حالية كامنة توحي بتغييرالمشهد النقدي والمالي:

- القدرةعلى حفظ ونقل الأموال رقميًا وفوريًا وبكل أمان

- ظهورالشبكات الاجتماعية والتجارة الإلكترونية التي تربط مئات الملايين من الناس عبرالحدود.

- القدرة للجميع على إدارة مواردهم المالية بشكل مباشروفوري عبر تطبيقات مخصصة على الهاتف المحمول،على سبيل المثال عن طريق تحويلها من حساب الى أخر و الى عملات أوبالعكس.

لقد فرضت العملات الرقمية الإفتراضية واقعاً جديداً للنظام المصرفي العام و هو نظام تكتلي يجمع القطاع وشركات البرمجة والإنترنت ومنصات التجارة الإلكترونية وإدارة الأصول والتي يمكن أن تهيمن على الحركة النقدية العامة: وهنا أهمية مراقبة كل هذه المنظومة .

**كما أن كثافة إستعمال** العملات الإفتراضية **وتعميمها** يمكن أن يطرح مخاوف حول فعالية السياسات النقدية التي هي من صلاحيات البنوك المركزية التي تتحكم بها من خلال الفوائد والإحتياطي الإلزامي.وفي حال الدفع من خلال الشبكات وعدم وجود حسابات مصرفية سيضعف نفوذ البنوك المركزية وسياساتها النقدية.

مع العملات الإفتراضية وظيفة العملات كوسيلة دفع يمكن أن تهدد هيمنة العملات الكلاسيكية في التعاملات ولكن ليس وظيفتها كوسيلة قياس وإدخار آمن.

وبشكل عام إن العملات الإفتراضية الخاصة ممكنة من الناحية التقنية والإقتصادية ولكن تعميم إستعمالها يمكن أن يشكل عدة تحديات :

* لناحية تحديد العرض
* إدارة القروض: تجبر الدائن على الدفع بعملة غير التي إستدان بها (خطر من ناحية السيولة)
* تحديد سعر الصرف
* مشكلة السيولة
* سياسية: خسارة السيطرة على النظام المالي العام
* مالية عامة: إستقرار النظام المالي العام: خاصة إن دخلت مصارف كبيرة في هذه العملات.
* الإنتظام العام في حال طرأت مشاكل تقنية على الإنترنت أوحصلت قرصنة.

هذه التحديات يمكن أن تحل جزئياً من خلال العملات الإفتراضية المركزية التي تأتي كجواب على تداعيات إستعمال موسع (إن حصلت في المستقبل) للعملات الإفتراضية الخاصة غير الآمنة للتعامل بالأموال النقدية .

و هنا يمكن الإستخلاص بأنه لا مفر من اللجؤ الى البنوك المركزية التي ستظل المرجع الأساسي والضامن الأهم لإنتظام النقد العام.

ولن تحل العملات الإفتراضية الخاصة بشكلها الحالي مكان العملات الرسمية للأسباب التي ذكرت سابقا وأهمها إنها غير مستقرة وعرضة للتقلبات الكبيرة وغير مأمونة.

ومن الممكن أن تحل العملات الإفتراضية المركزية جزءاً من عدم الثقة ومن كثرة التقلبات لهذه العملات .

هذه الأصول المشفرة لا تزال تحت التجربة وجمهورها من المستثمرين في مناطق وبلدان ومجتمعات معينة يبغون الربح و المخاطرة .و إستعمالها من الأفضل أن يكون محصوراً بهذه الفئة و عدم تعميمه لكي لا يشكل خطراً على النظام النقدي و المالي العام .

إن تعميم إستخدام العملات الإفتراضية الخاصة والأصول المشفرة يعني إعطاء السلطة النقدية الى جهات غير معروفة ويصعب تتبعها، و بناء اقتصاد كامل عليها بالمعطيات الحالية سيكون رهانًا غير معروف النتائج.

**ماريليز شهاب**

**باحث إقتصادي**